



CENTER for MEDITERRANEAN
INTEGRATION | CENTRE pour
l'INTÉGRATION en MÉDITERRANÉE
مركز التكامل المتوسطي



مجموعة البنك الدولي

بيان صحفي مشترك

"من المرونة إلى التنمية" نداء لتنشيط الاستجابة الدولية عبر دعم دول المشرق المضيفة للاجئين السوريين في برامجها الإنمائية

مرسيليا، فرنسا، 7 سبتمبر 2015 - اجتمع في مرسيليا اليوم 60 ممثلاً وصانع قرار من مصر والعراق والأردن ولبنان وتونس وتركيا والدول الأوروبية المتأثرة بأزمة اللاجئين، إضافة إلى شركاء التنمية والتمويل وخبراء فنيين مختصين بشؤون الهشاشة والصراع، وذلك لمناقشة الآثار بعيدة المدى لأزمة اللجوء السوري على التنمية في المشرق، حيث نزح أكثر من 4 مليون لاجئ. بعد الاعتراف بالطبيعة المعقدة للأزمة التي قد طال أمدها، أكد المشاركون أن الطبيعة المتعددة الأبعاد للصددمات -الديموغرافية، والاجتماعية والاقتصادية والسياسية- تشكل تحدياً للاستجابات التقليدية. كما وأكد المشاركون على عدم إمكانية طرح أي حل دائم للتحديات الإنسانية والإنمائية دون إنهاء الصراع في سوريا.

إضافة إلى ذلك، فإن العديد من البلدان في المنطقة مثل العراق، والأردن، ولبنان، الذين يتعاملون مع تدفقات هائلة من اللاجئين هم بلدان متوسطة الدخل وليس لديهم فرص للحصول على التمويل بشروط ميسرة. وبالتالي هناك فجوة تمويلية كبيرة، إذ لا تستطيع بعض البلدان المعنية مباشرة بالأزمة الحصول على المساعدات الإنمائية المتوسطة والطويلة الأمد اللازمة لمواجهة التحدي. كذلك أقر المشاركون في المؤتمر بالحاجة الملحة لزيادة موارد التنمية طويلة الأمد والقابلة للتنبؤ، بما في ذلك توفير التمويل المُيسر بغية تعزيز قدرة البلدان والمجتمعات المضيفة للاجئين على امتصاص الصدمات التي تطل نسيجها الاقتصادي والاجتماعي. وستشكل هذه القضية موضوع نقاش خلال لقاء أصحاب الشأن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المنعقد على هامش الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في ليمّا، البيرو، في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2015.

وقد عمل المشاركون في المؤتمر معاً لإيجاد حلول قابلة للتطبيق من حيث تعديل السياسات ودعم الإنماء وتمويله من أجل دعم اللاجئين والدول والمجتمعات المضيفة على حد سواء، كما وتناقشوا بشأن الاستجابات المنسقة لأزمة النزوح العالمية هذه.

ففي الأشهر الماضية، وصل الأثر الإنساني والاجتماعي والاقتصادي للصراع السوري، الذي دخل عامه الخامس، إلى مستويات غير مسبوقة. في حين ان سوريا تواجه خسائر بشرية مدمرة، وانتكاسات على مستوى التنمية البشرية وأضرار تطل بنيتها التحتية المادية، يواجه الأردن ولبنان وتركيا والعراق تدفق غير مسبوق للاجئين. في لبنان، يمثل القادمون السوريون نحو 25% من العدد الإجمالي للسكان؛ في الأردن، يسكن بعض السوريون في المخيمات، بينما يعيش أكثر من 80% منهم في البلدات والمدن والقرى، حيث يتقاسمون المساحة والموارد والخدمات مع المجتمعات المضيفة الأردنية. كذلك وهرباً من الأوضاع المتردية يسعى عدد متزايد من اللاجئين لأخذ ممر محفوف بالمخاطر خارج المنطقة، أودى بحياة العديد منهم.

تشهد منطقة المشرق، بسبب الصراع في سوريا وزيادة الناجمة عنه في عدد السكان، عبئاً غير عادي على البلدان والمجتمعات المضيفة، وتشهد ضغطاً إضافياً على الموارد الشحيحة للمجتمعات المحلية: فقد تعثر النمو الاقتصادي، والبطالة في ازدياد، والبنية التحتية والموارد الطبيعية تحت ضغوط هائلة، والقدرات الخدمية البلدية تنوء بما في ذلك التعليم والصحة. هناك أدلة على أن أزمة سوريا قد أطاحت بالعديد من مكاسب التنمية الثمينة التي كانت قد حققتها بعض البلدان المجاورة.



CENTER for MEDITERRANEAN
INTEGRATION | CENTRE pour
l'INTÉGRATION en MÉDITERRANÉE
مركز التكامل المتوسطي



AGENCE FRANÇAISE
DE DÉVELOPPEMENT



مجموعة البنك الدولي

ومع تنامي التوترات الاجتماعية، تبحث الحكومات المعنية، بمساعدة المجتمع الدولي، عن وسائل جديدة لحماية الاستقرار الداخلي الهش في بلدانها والحد من الأثر السلبي لهذه الأزمة على المنطقة برمتها. علاوة على ذلك، فإن الصراع السياسي في سوريا وأزمة اللجوء الناجمة عنه لهما آثار جانبية كبيرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وأوروبا. فالأحداث الأخيرة في أوروبا تؤكد أن رعاية اللاجئين والنازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة تشكل منعفاً عاماً على المستوى العالمي.

وقد أجمع المشاركون على أهمية الخطة الإقليمية للاجئين والمرونة (3RP) كمنصة تضم 5 بلدان، و200 شراكة. ويدعو هذا الوضع الذي لم يسبق له مثيل لوضع خطة استجابة دولية فعالة لدعم الدول المضيفة التي تحملت حتى الآن بسخاء عبء هذه الأزمة، والتي تقدّم للعالم منعفاً عاماً على المستوى العالمي، ينبغي أن يُعترف لها به وأن يتم دعمها. فالحظة الآن حاسمة كي يتباحث شركاء التنمية في منطقة أوروبا وخارجها بشكل جدي في العواقب الوخيمة للنقص أو التقصير في الاستجابة.

ضمن هذا الإطار، نظمت مجموعة البنك الدولي، ومركز التكامل المتوسطي ووكالات الأمم المتحدة (المفوضية العليا لشؤون اللاجئين UNHCR، برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ESCWA)، والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) مؤتمراً رفيع المستوى بعنوان "من المرونة إلى التنمية". وقد نجحت جلسات المؤتمر في:

- الإقرار بضرورة إنهاء الصراع في سوريا وحماية حقوق اللاجئين، بما في ذلك حقهم في العودة الطوعية إلى بلدانهم باعتباره الحل الدائم الأمثل.
- رفع الوعي حول مواضيع الحماية والاحتياجات الإنسانية لأكثر من 4 ملايين لاجئ سوري في المنطقة، إذ باتوا عرضة للخطر على نحو متزايد.
- التأكيد من جديد على أن أزمة اللاجئين، التي قد طال أمدتها وتأثيرها على الدول المضيفة، قد انتقلت من كونها تحدي إنساني بحث إلى كونها تحدٍ إنساني وتنموي.
- بحث فعال لإيجاد سبل مبتكرة للدعم المالي، بما في ذلك حصول البلدان المضيفة على التمويل بشروط مُيسّرة كوسيلة من وسائل تخفيف الأثر الاقتصادي والاجتماعي السلبي للأزمة السورية، على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- الاستعداد والتخطيط لبذل جهد مشترك لدعم الدول التي تستضيف اللاجئين في استجابتها للأزمة وتثبيت الاستقرار فيها، والتطلع إلى تعديل الخطط المذكورة وفقاً لتطور الحالة والتحديات بسرعة على أرض الواقع.
- تبادل المعارف والممارسات الجيدة حول برامج مبتكرة متعلّقة باللاجئين وقضايا المرونة في المنطقة، لدعم سياسات التنمية على المدى الطويل.
- تشجيع جميع الشركاء على القيام بدور نشط في المشاورات القادمة استعداداً لمنتدى تنمية المرونة، الذي يتم تنظيمه في 9 نوفمبر/تشرين الثاني في عمان، الأردن.

• جهات اتصال الصحافة: (الآنسة) زين نحاس، مسؤولة الإتصالات لدى مركز التكامل المتوسطي، (الجوال)

znahas@worldbank.org، 0033604677242

• المزيد من التفاصيل: <http://bit.ly/1JDiOV3>